سوريا: إعدامات تعسفية وقتل خارج نطاق القانون طالت مدنيين قبل أحداث الساحل

- على السلطات الانتقالية السورية تحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين بما فيهم أبناء الطائفة العلوية وإصدار تعليمات صارمة لقوات الأمن العام و القوى المكلفة بإنفاذ القوانين بعدم استهداف المدنيين تحت أي ظرف كان وفتح تحقيقات شفافة بجميع عمليات الإعدام التعسفية بعد ومحاسبة المتورطين

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حزيران/يونيو 2025

سوريا: إعدامات تعسفية وقتل خارج نطاق القانون طالت مدنيين قبل أحداث الساحل

على السلطات الانتقالية السورية تحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين بما فيهم أبناء الطائفة العلوية وإصدار تعليمات صارمة لقوات الأمن العام و القوى المكلفة بإنفاذ القوانين بعدم استهداف المدنيين تحت أي ظرف كان وفتح تحقيقات شفافة بجميع عمليات الإعدام التعسفية بعد ومحاسبة المتورطين

1. مقدمة:

عقب سقوط النظام السوري في كانون الأول/ديسمبر 2024، وثقت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" (سوريون)، مجموعة من حالات القتل خارج نطاق القانون، كانت ضحاياها من المدنيين، بينهم طفلان وامرأة، في كل من ريف حلب، وريف بانياس التابعة لمحافظة طرطوس، وثلاثة مناطق مختلفة في محافظة اللاذقية، ما بين شهري كانون الأول/ديسمبر 2024 وشباط/فبراير 2025.

وقد تشابه الانتماء الطائفي لغالبية الضحايا، حيث انتمى معظمهم إلى الطائفة العلوية، وهو ما يعطي مؤشرات قوية بأنّ القتل الذي حدث ربّما وقع "على أساس الهوية"، وكان سابقاً لعمليات أخرى "قُتلت فيها عائلات بأكملها، بمن في ذلك النساء والأطفال والأفراد العاجزين عن القتال، وذلك خصوصاً في المدن والقرى ذات الغالبية العلوية"، ما بين 6 و 10 آذار/مارس 2025، كما ورد في بيانٍ صدر عن مكتب المفوض السامي في الأمم المتحدة.

فيما حققت منظمة "العفو الدولية"، في 32 عملية قتل في مدينة بانياس، وقعت ما بين 8 و9 آذار/مارس، وخلصت "إلى أنها كانت متعمدة وموجهة ضدّ الأقلية العلوية وغير مشروعة"، وحددت المسؤولية عنها على أنها لـ"ميليشيات تابعة للحكومة (الانتقالية)" برئاسة أحمد الشرع. وكان "المركز السوري للإعلام وحرية التعبير"، قد نشر حصيلة عن أحداث العنف في الساحل، قائلاً أنها أدت إلى مقتل **1169** مدنياً، قتل منهم 732 في اللاذقية و276 في طرطوس و161 في حماه. وكانت مجموعة السلم الأهلي – سين، السورية المستقلة، قد وثّقت في آخر إحصائية لها نُشرت بتاريخ **29** آذار/مارس **2025**، مقتل **1743** مدني ومدنية في الساحل السوري ما بين **6** و **10** آذار/مارس **2025**.

وكانت حكومة تصريف الأعمال السورية، المشار إليها بالحكومة الانتقالية الآن، قد تسلمت السلطة بعد سقوط نظام بشار الأسد، بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، بفعل عملية "ردع العدوان"، والتي شنتها "هيئة تحرير الشام" (الهيئة) المنحلة الآن، مع فصائل معارضة أخرى، وقد نُصّب أحمد الشرع (قائد الهيئة سابقاً)، رئيساً لها بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2025.

نفذت عمليات القتل التي يوثقها هذا التقرير، في أربعة حالات عناصر من "الأمن العام" التابع للحكومة الانتقالية، خلال عمليات ملاحقة ودهم لمشتبهين بهم، أوحملات أمنية موسعة، فيما وقفت عناصر مسلحة لم يتم التأكد من هويتها أو تبعيتها خلف الحالات الأربعة الباقية، وكان المسلحون في ثلاثة من الحالات من **المقاتلين الأجانب** "غير السوريين"، فيما عرف المسلحون في الحالة الرابعة عن أنفسهم أنهم على من "هيئة تحرير الشام"، وفقاً لخمسة إفادات تفصيلية جمعتها "سوريون"، من أقارب للضحايا أو شهود على الحوادث الموثقة، طالبوا جميعهم بإخفاء هوياتهم أو أية تفاصيل قد تدل عليها خوفاً من أعمال انتقامية قد تطالهم. وعليه استخدمت أسماء وهمية للدالة عليهم عند اقتباس أجزاء من إفاداتهم.

وعلى اختلاف الظروف التي حدثت خلالها عمليات القتل، تشابهت ردود فعل السلطات المعنية، فعلى تفاوت تفاعلها مع الحوادث، لم تكشف السلطات عن نتائج التحقيقات التي بدأتها أو هوية الجناة أو مسار المحاسبة الذي خضعوا له؛ كما لم تبدأ السلطات أية تحقيقات علنية في ثلاثة من الحالات.

وتظهر عمليات الرصد والتدقيق التي قام بها فريق "سوريون"، من خلال متابعة الإبلاغات عن حالات قتل، من قبل مسلحين ومجموعات مسلّحة، عبر منصات التواصل الاجتماعي أو المواقع الإعلامية، أن الحالات الموثقة في هذه التقرير هي جزء من عددٍ أكبر وأوسع من الانتهاكات المماثلة، التي شهدتها مناطق مختلفة من سوريا خلال الأشهر

الثلاثة الأولى من استلام الحكومة الانتقالية، وقبل أحداث 6 آذار/مارس 2025، وسط خطابٍ طغى فيه مصطلح "الأخطاء الفردية".

وكانت من ضمن الحالات التي رصدها فريق المنظمة، مقتل ثلاثة قضاة، بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر2024، برصاص مسلحين مجهولي الهوية، جراء استهداف سيارتهم على مفرق ربيعة- مصياف، في ريف حماة الشمالي الغربي. وكان الضحايا الثلاثة، يوسف غنوم ومحمد حمود ومنذر حسين، قضاة عقاريون مدنيون في محكمة مدينة حماة، وليس قضاة عسكريون، وانحدر جميعهم من الطائفة العلوية، من مدينتي مصياف والقدموس بحماه. وكما الحالات الموثقة في هذا التقرير، فتحت السلطات تحقيقاً بالحادثة، دون الكشف عن نتائجه لاحقاً.

وكذلك، رصد الفريق إعدامات ميدانية بحق 10 أشخاص في قرية أرزة العلوية، بريف حماه، على يد مسلحين لم يعرف انتمائهم بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2025. كما تحققت "سوريون" بالفعل، من حدوث عمليات إعدام ميداني بحق 16 شخصاً خلال يومٍ واحد في قرية فاحل العلوية، بريف حمص، بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2025، خلال حملة أمنية لـ"الأمن العام" طالت القرية ضمن مناطق أخرى بريف حمص الغربي، وهو ما ستتناوله المنظمة بالتفصيل في تقريرٍ منفصل. وفي حمص أيضاً، وثقت منظمات حقوقية، مقتل الشاب لؤي طلال طيارة تحت التعذيب، بعد 24 ساعة من اعتقاله من قبل "الأمن العام".

2. قتل مدني في ريف بانياس:

بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2025، وجد أهالٍ من قرية بيت الشيخ علي، في منطقة الخريبة التابعة لمدينة بانياس في طرطوس، وينحدر سكانها من الطائفة العلوية، جثة الشاب يوسف صالح (29 عاماً)، في أراضٍ زراعية، وكان قد تلقى خمسة رصاصات، اثنتان في البطن وثلاثة في الرأس، وفقاً ليوسف علي، أحد أقارب الضحية، والذي سرد تفاصيل الحادثة يومها.[1]

قال علي أنه ذهب رفقة يوسف وأصدقاء آخرين إلى أطراف القرية على متن دراجاتهم النارية ودون أي سلاح، بعد أن وصلهم خبر عن احتمال وجود لصوص وسرقة لأحد المنازل الخالية، ليطلق عليهم عناصر مسلحين، قالوا أنهم من "هيئة تحرير الشام"، الرصاص بشكلٍ عشوائي على بعد 200 متراً عن المنزل المقصود. يضيف علي:

> **"خرج بعض العناصر المسلحة من الأراضي الزراعية، حيث أنهم كانوا منتشرين على طرفي الطريق. ظهر ضوء من دراجة نارية، وسمعنا صوت غريب مثل "خربشة". قمنا بالصراخ جميعاً: "من هناك؟"، خرج أحدهم وصرخ: "انبطحوا يا كلاب، نحن هيئة"، وأطلق رصاصتين في الهواء. خفنا جميعاً وانسحبنا كل منا في اتجاه. وبدأوا بالصراخ من داخل الأراضي الزراعية: "انبطحوا ولاك، انبطحوا ولاك"، وبدأ إطلاق الرصاص من طرفهم بشكل عشوائي".**

قال علي، أنه وبعد عودته إلى منزله، اقتربت من منازل القرية سيارتين، وأخذ من بداخل إحداها بالصراخ: **"وينكم يا زلم، يا علوية"**، قبل أن تنسحب، مؤكداً أن السيارات قدمت من قرية "بيت جناد" السنّية المجاورة، وعادت إليها

[1] خلال مقابلة عبر الإنترنت، أجراها باحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 23 شباط/فبراير 2025.

بعد الحادثة، على الرغم من نفي وجهاء القرية عن علاقتهم بالسيارات عند سؤالهم عنها من قبل وجهاء من قرية القتيل.

ومع انسحاب السيارة، ذهب الشبان لاستعادة دراجاتهم، ووجدوا جثة يوسف، وقد سرق منه جهازه الخلوي أيضاً، وخاتم وسوار من الفضة. نوه علي، أن صديق القتيل اتصل على رقمه، فرد عليه شخص، وهدده بـ"**قتل أهالي القرية، ودخول القرية بواسطة أرتال عسكرية**".

أما عن رد فعل السلطات على حادثة القتل، فقال علي أن عائلة القتيل زارت مدير المنطقة في بانياس، وأن الأخير حاول التنصل من تحميل المسؤولية عن عملية القتل لأي طرفٍ كان، مضيفاً أنه: "**بدأ بحديث من نوع، أننا سندخل إلى القرية للتفتيش في أي وقت نريد وسنقوم بحملات أمنية في أي وقت كان**"، ويدير بانياس أمنياً، شخص يُعرف باسم "عامر المدنيظك وفق مصادر محلية تحدّثت إليها "سوريون".

وفي ذات السياق، قال علي، أن العائلة حاولت أن تفتح ضبطاً جنائياً وطالبت بتحقيق، و"**لكن استجابة الهيئات (مكاتب الأمن العام والهيئة في المنطقة) المعنية كانت سلبية**"، مضيفاً أن العائلة واجهت مصاعب في الحصول على تقرير طبيب شرعي أيضاً. وعن القتيل، قال علي أنه متزوج ووالد لطفل عمره سنة، والتزم بعمله كحلاق دون أن ينخرط بأي نشاط عسكري أو سياسي منذ أن سرح من الخدمة الإلزامية لكونه المعيل الوحيد لأسرته، بعد أن خدم لعام ونصف بمنطقة جديدة عرطوز في كلية المدفعية الفوج 100.

3. قتل ستة مدنيين في مناطق مختلفة من اللاذقية:

بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2025، وردت إلى "الأمن العام" معلوماتٍ عن اختباء شخص مطلوب، يدعى "أبو علي"، في منزل أحد رفاقه في حي الصليبة في اللاذقية، وهو ما دفع بالأمن إلى تنظيم عملية دهم استهدفت المنزل، للقبض على الشخص، الذي قال فارس الجاسم، أحد سكان الحي، أنه "متورط في العديد من الجرائم في (اللاذقية)، بما في ذلك تهديد العائلات وارتكاب أعمال عنف ضد الأبرياء، (منها التشبيح، والاعتقال والتعذيب)"، واصفاً الأجواء في المنطقة بـ"المشحونة"، إذ "كانت توجد بعض المجموعات المسلحة (التابعة للحكومة السورية السابقة) التي تحاول فرض سيطرتها بعد التحرير".[2]

قال فارس، أنه خلال عملية الدهم، قتلت امرأة مدنية، واسمها منى العبد الله، على يد أحد عناصر "الأمن العام"، وهي زوجة الشخص الذي أختبأ "أبو علي" في منزله، منوهاً أن المشتبه به "سنّي" ينحدر من ريف إدلب، فيما تنحدر العائلة التي اختبأ لديها من الطائفة العلوية، وأن لحي الصليبة تركيبة سكانية متنوعة طائفياً، تجمع ما بين السنّة، والمسيحية والعلوية.

أضاف فارس أن عملية القتل، حدثت بعد أن حاول عناصر "الأمن العام" الاتصال بالمشتبه به لحثه على الخروج بطريقة سلمية، وكذلك طرق باب المنزل، ورفض الأخير التجاوب:

> **"مع مرور الوقت، بدأ الجنود بفقدان صبرهم، وبدأوا بضرب الباب بعنف أكبر على أمل إجبار المطلوب على الخروج. بينما كانوا يحاولون تكسير الباب، كانت زوجة صاحب المنزل في الداخل، وكان الوضع غامضاً جداً ولا أحد كان يعلم ما يحدث وراء الأبواب المغلقة. ومع ازدياد الضغط، أطلق أحد العناصر الرصاص**

[2] خلال مقابلة عبر الإنترنت، أجراها باحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 7 شباط/فبراير 2025.

> **بشكل عشوائي، حيث أصابت الزوجة التي كانت في المطبخ، وسقطت على الأرض. هذا الموقف كان مأساويًا وصادمًا للجميع. تم فتح الباب بعد ذلك بسرعة، وكان الجنود في حالة من الذهول عندما اكتشفوا أن الزوجة قد قتلت".**

حاول أحد العناصر تقديم الإسعافات الأولية للضحية، ولكنها لم تستجب بسبب سوء حالتها، وفقاً لفارس، الذي أضاف أنه تم إصدار أوامر بإجراء تحقيق داخلي شامل بالحادثة لتحديد المسؤولية عنها، فيما عزت التحقيقات الأولية الحادثة إلى "**تصرفات غير منظمة وتسرع من بعض أفراد الفريق الأمني**". ووفقاً للمصدر، تسببت الحادثة بموجة استنكار بين السكان، وأدت إلى توترٍ إضافي بين المدنيين والسلطات.

في اللاذقية أيضاً، في قرية عين الشرقية بمدينة جبلة، قتل كل من عمار عز الدين (55 عاماً)، موظف بمؤسسة السدود والمياه، وابنه موسى عز الدين (17 عاماً)، وطفل ثان، محمد عيسى (17 عاماً)، وجميعهم من الطائفة العلوية، فيما كانوا متجهين إلى أرض عمار، حيث قطع عليهم الطريق عناصر مسلحون وأطلقوا عليهم الرصاص، من مسافة قريبة بحسب تقرير الطبيب الشرعي، ما أدى إلى مقتلهم حوالي الساعة 9:30 صباحاً، بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 2025، وفقاً لقريب الضحايا، أحمد موسى.[3]

قال أحمد أن الأهالي الذين وجدوا جثث القتلى بعد سماع صوت إطلاق النار، لاحظوا "هروب المجرمين ودخولهم إلى اللواء 107 (ويقع بمحيط منطقة عين الشرقية)"، مضيفاً أن اللواء كان معسكراً للجيش السابق، وقد تحول بعد سقوط النظام إلى نقطة تمركز لفصائل مسلحة، أغلب **عناصرها أجانب**، يتحدثون لغة عربية فصحة، ولهم ملامح غير سورية، بحسب وصف الأهالي الذين شاهدوهم أكثر من مرة، ويبعد اللواء عن الأرض الزراعية التي يمتلكها الضحية حوالي نصف كيلو متر فقط. فيما أشارت بعض الحسابات على منصات التواصل الاجتماعي إلى هوية هؤلاء المقاتلين، على أنهم من الشيشان.

في الصورتين (رقم 1 و2) أدناه، حدد خبير تحليل المعلومات مفتوحة المصدر في "سوريون"، موقع اللواء المذكور، حيث تربط الصورتان بين الموقع الجغرافي (الإحداثيات:35.338833, 36.077824)، ولقطة شاشة من فيديو، معنون: "تم تحرير اللواء 107 في جبلة كاملا من العصابات الارهابية تحرير الشام*"، نشر بتاريخ 7 آذار/مارس 2025، ومصدره: حسين أبو علي، مستخدم في منصة "X".

[3] خلال مقابلة عبر الإنترنت، أجراها باحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 10 شباط/فبراير 2025.

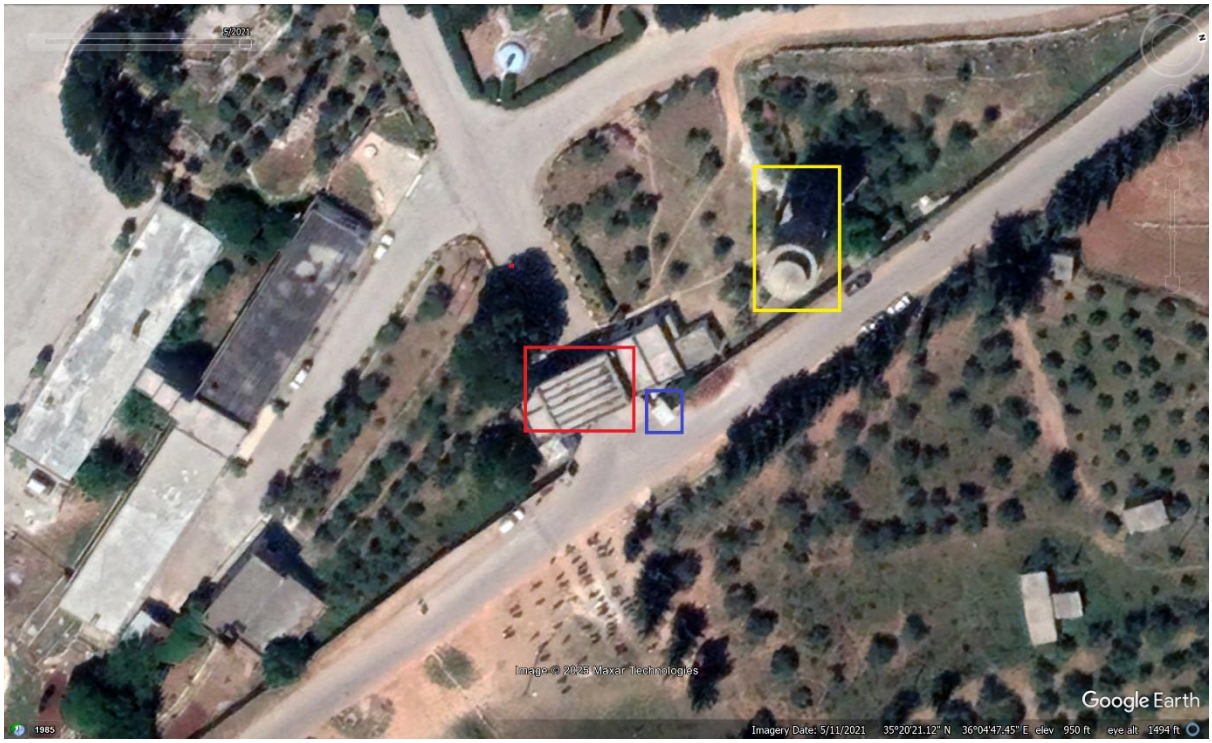

الصورة رقم (1).

الصورة رقم (2).

وفي الصور رقم (3 و4)، تمكن الخبير من تحديد المنطقة (الإحداثيات: 35.334502, 36.066750)، التي وجدت فيها جثث الضحايا الثلاثة بشكلٍ تقريبي، رابطاً بين الموقع ولقطة شاشة من فيديو العثور على الجثث، ومصدره: قناة تيليغرام "Syr Doc".

الصورة رقم (3).

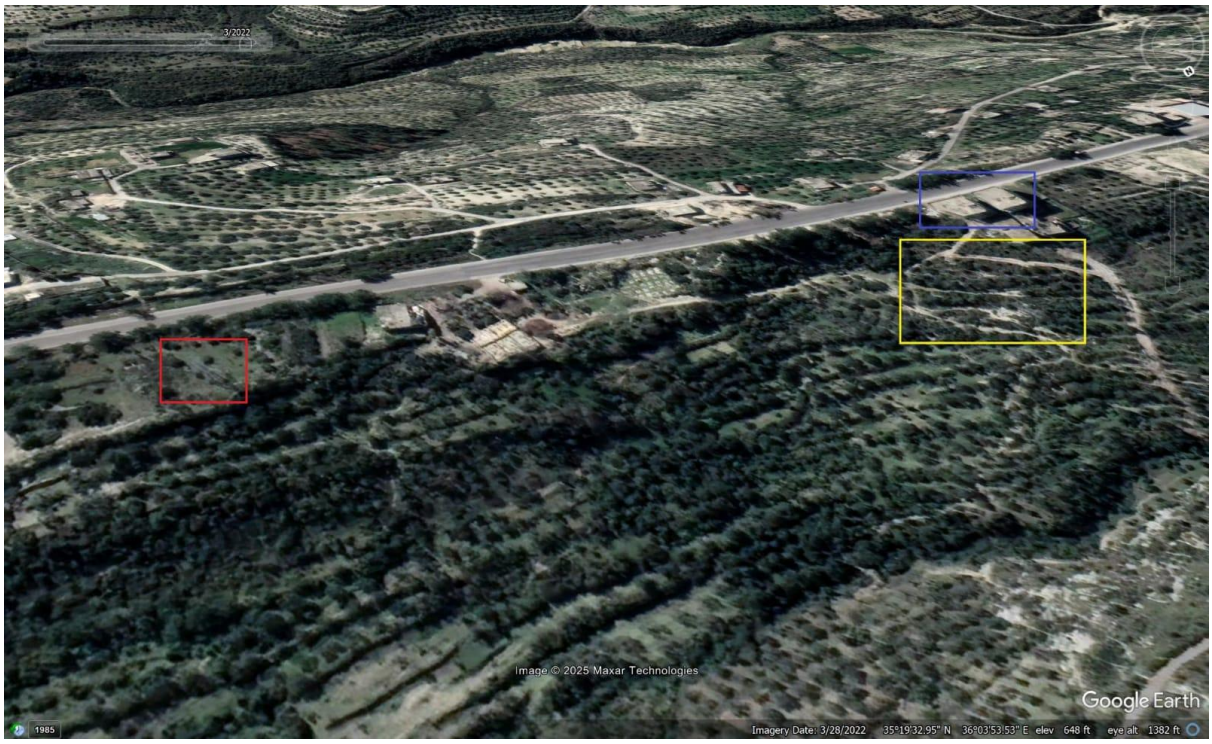

الصورة رقم (4).

الصورة رقم (5)-وتظهر المسافة ما بين اللواء 107 والموقع التقريبي لمكان اكتشاف جثث الضحايا، على أنه أقل بقليل من 250 متراً.

وفي يوم الحادثة، شهدت القرية مظاهرة حاشدة للأهالي، تنديداً بعمليات القتل وتواجد ما وصفوه بأنه "عصابات قاتلة"، "تدعي أنها من نسيج الدولة الجديدة". كما طالب الأهالي، بمحاسبة الأشخاص المتورطين وفقاً للقانون. فيما انتشر فيديو، للشيخ صالح منصور، والذي تم تداول اسمه على أنه ممثل عن الطائفة العلوية خلال الأشهر القليلة الماضية، قال فيه أن "**الهيئة تعهدت بالتحقيق والمحاسبة لمن ارتكب الفعل**" وعدم تكرار "**الإشكالات الفردية**"، وأنه سيتم إخلاء اللواء المذكور من العناصر، الذي أكد أنهم غير سوريين، وتلا ذلك، بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2025، زيارة محافظ اللاذقية، محمد عثمان، مع فريقه، إلى القرية لعزاء الأهالي، ولم تتبع الزيارة أي تقارير لاحقة عن نتائج تحقيقات السلطات أو عن هوية الجناة.

وكانت صفحات محلية، على وسائل التواصل الاجتماعي، قد تناقلت خبر دخول رتل من "الهيئة" إلى القرية، بتاريخ 14 كانون الثاني/يناير 2025، ومطالبة الأهالي الرتل بإيجاد حل للعناصر **الأجنبية** في اللواء المذكور.

- **"اركعلي ولاك"**

وفي حادثة ثالثة، قتل المدنيان فادي شملص وحسن كوسا، برصاص "الأمن العام"، خلال حملة أمنية طالت حي الدعتور، الذي ينحدر أغلب سكانه من الطائفة العلوية، في مدينة اللاذقية، بتاريخ 6 شباط/فبراير 2025. وكانت قد دخلت قوة، عرفت عن نفسها أنها من "الأمن العام"، الحي بعدد من السيارات والعربات المزودة برشاشات ثقيلة

ومتوسطة، وكان بعض العناصر ملثمون، ويعتقد أنهم اصطحبوا مخبرين من الحي نفسه معهم، وفقاً لأحمد محمد، أحد أقارب الضحية فادي.[4]

سرد أحمد تفاصيل، مقتل فادي، مدني من الطائفة العلوية وبمنتصف الثلاثينيات، قائلاً أن بعض العناصر اعترضوا طريقه فيما كان متوجهاً إلى منزله:

> **"عندما رأى المخبرون المرحوم، نزل مجموعة عناصر من السيارات وتوجهوا الى القتيل وقال له أحدهم: "وين رايح؟"، فأجاب القتيل: "على بيتي وين بدي روح؟"، فقال له أحد العناصر: "اركعلي ولاك"، فأجاب القتيل: "مين انت حتى اركعلك!". بدأ القتيل بالدفاع عن نفسه بعد أن حاول هذا العنصر الاعتداء عليه، فقام بضربه (بيديه). عند ضربه للعنصر، أطلق العنصر رصاصة على رجله، وبعد أن حاول القتيل أن يقف مجدداً بعد إطلاق النار على رجله، أطلق جميع العناصر عليه رشقة رصاص قتل على إثرها".**

فيما قتل حسن كوسا، متأثراً برصاصة طائشة أطلقت خلال الحملة الأمنية نفسها، أصابت سيارته واستقرت في ظهره، وفقاً لمحمد الذي قال أن زوجة القتيل وأطفاله كانوا معه في السيارة، التي كانت مركونة على بعد كيلو متر واحد تقريباً من موقع مقتل الضحية فادي.

وكانت تقارير حقوقية، قد عزت مقتل الشابين إلى "إصابتهما برصاص اشتباكات بين عناصر تابعة لإدارة الأمن العام ومسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم في حي الدعتور في مدينة اللاذقية". وبدورها، نشرت، وزارة الداخلية السورية، بتاريخ 6 شباط/فبراير 2025، أي بيوم الحادثة نفسه، تصريحاً على لسان مسؤول إدارة الأمن العام في محافظة اللاذقية المقدم مصطفى كنيفاتي، جاء فيه ما يلي: "أقدمت مجموعة تابعة لفلول النظام المخلوع بإطلاق النار من داخل الأحياء السكنية على دورية تابعة لوزارة الداخلية، مما أسفر عن إصابة مدني بالقرب من الدورية، المواطن حسن كوسا، وأحد عناصر الدورية، تجري ملاحقة مطلقي النار في مدينة اللاذقية وسنحاسب كل من تسول له نفسه التورط في الأعمال الإجرامية، سنواصل عملياتنا ضد المتورطين بدماء السوريين".

4. قتل مدني خلال مداهمة بريف حلب:

في النصف الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر 2024، و بعد أن أحكمت إدارة العمليات العسكرية سيطرتها على حلب وريفها، دخلت قوة من "الأمن العام" قرية المنصورة، شمال شرق حلب، والتي ينحدر أغلب سكانها من الطائفة السنية، بعد أن وصلتها معلومات "**تفيد بوجود خلايا نائمة في المنطقة قد تكون مسؤولة عن التفجيرات الأخيرة التي طالت بعض المنشآت الحيوية. كان الهدف الأساسي هو التأكد من الوضع الأمني ومداهمة بعض المنازل المشتبه بها**"، وفقاً لمازن السيد، مصدر مطلع على الحادثة، الذي نوه أن القرية كانت تشهد توتراتٍ شديدة وقتها "بسبب تواجد بعض المجموعات المسلحة التابعة للنظام، والتي كانت تحاول التسلل عبر الطرقات الجبلية (إلى خارج المنطقة)".[5] خلال العملية، أطلق أحد العناصر النار على المدني محمود ناعور (35 عاماً) من الطائفة السنية، وعمل نجار ألمنيوم، وتسبب بمقتله، بحسب مازن، الذي سرد تفاصيل الحادثة:

[4] خلال مقابلة عبر الإنترنت، أجراها باحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 7 شباط/فبراير 2025.
[5] خلال مقابلة عبر الإنترنت، أجراها باحث في "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بتاريخ 4 شباط/فبراير 2025.

> **"بينما كانوا يقتربون من أحد المنازل، لاحظوا حركة، فقرروا الاقتراب والتفتيش. في تلك اللحظة، فزع أحد أفراد الأسرة المشتبه بها، وكان يُدعى "محمود ناعور"، وهو أب لثلاثة أطفال. اعتقد "محمود" أنه تعرض للتهديد من قبل عناصر الأمن، فركض إلى داخل المنزل محاولًا إغلاق الباب. لكن رد فعل أحد الجنود كان سريعاً، حيث أطلق النار على الباب ظناً منه أن الشخص الهارب يشكل تهديداً. الطلقات أصابت "محمود" بشكل مباشر في صدره، مما أسفر عن سقوطه على الأرض فاقداً للوعي. بينما كانت زوجته ووالدته تصرخان، حاول الجنود الاقتراب وتفتيش المنزل بحذر، معتقدين أن محمود كان يحمل سلاحاً. لكن، تبين لاحقاً أن محمود كان مدنياً بسيطاً ولم يكن يشكل أي تهديد حقيقي".**

يضيف مازن، أن عنصراً آخر ضرب والدة الضحية بعنف أمام الجميع، وهو ما ترك العائلة في حالة صدمة، وأجبرهم "**على ترك منزلهم بعد أن شعروا أن حياتهم أصبحت مهددة. واضطروا للرحيل إلى مدينة أريحا بريف إدلب طلباً للسلامة**". سببت الحادثة، وفقاً لمازن، حالة من "الاستياء والرفض من قبل الأهالي تجاه الأجهزة الأمنية"، ودفعتهم للمطالبة بفتح تحقيقٍ بما حدث، الذي أضاف أن "الأمن العام" زار العائلة واستفسر عن الحادثة، مقدماً اعتذارات، دون ورود معلومات إضافية عن مسار التحقيقات، أو إذا ما تم القبض على العنصر المسؤول عن الحادثة.

5. رأي وتعليق قانوني:

5.1. وفق القوانين الدولية:

يعتبر الحقّ في الحياة من الحقوق الأساسية والجوهرية للإنسان، ولا يمكن التنازل عنه، وهو محمي بموجب العديد من القوانين والمواثيق الدولية والوطنية التي تهدف إلى ضمان حماية الإنسان من التعرض للقتل أو الإعدام خارج نطاق القانون، فقد أكدت المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على حق كل فرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه، وكذلك ذكرت المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن "***الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا***"، وتم التأكيد في المادة الرابعة من هذا الإعلان على عدم جواز مخالفة نص المادة السادسة المذكورة وعدم انتهاك هذا الحق، حتى في الظروف الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة.

وهذا ما تم التأكيد عليه أيضاً في دليل الأمم المتحدة لمنع ممارسات تنفيذ عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، حيث يتوجب على الحكومات بموجب هذا الدليل حظر مثل هذه الممارسات، واعتبارها جرائم بموجب قوانينها الجنائية، وفرض عقوبات على مرتكبيها بما يتناسب مع خطورة الجريمة، وأكد هذا الدليل على عدم جواز التذرع بالحالات الاستثنائية، بما في ذلك حالة الحرب أو التهديد بالحرب، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخرى، لتبرير عمليات الإعدام هذه. ولا يجوز تنفيذ هذه العمليات أيا كانت الظروف، حتى في الظروف التي تضم، علي سبيل المثال لا على سبيل الحصر، حالات النزاع المسلح الداخلي، وحالات استخدام القوة بصورة مفرطة أو مخالفة للقانون من جانب موظف عمومي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية، أو من جانب شخص يعمل بتحريض أو بموافقة صريحة أو ضمنية منه.

حتى في إطار العمليات العسكرية حظر القانون الدولي الإنساني الناظم لتصرفات الأطراف المتحاربة قتل أو استهداف المدنيين والأعيان المدنية، فقد حظرت المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، بالنسبة للأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية،

كما أوجبت المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف على أطراف النزاع العمل على التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وتوجيه عملياتها ضد الأهداف العسكرية فقط، من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين، كذلك أكدت المادة 51 من البروتوكول المذكور على أنه لا يجوز أن يكون السكان المدنيون محلاً للهجوم، وحظرت كذلك أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين، وهذا ما تم التأكيد عليه أيضاً في قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي[6].

تعتقد "سوريون" بأنّ جرائم القتل التي تم توثيقها في هذا التقرير وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب. فوفقاً للشهادات المذكورة في هذا التقرير فإن "سوريون" ترى ان تلك العمليات قد استهدفت فئة السكان المنتمين للطائفة العلوية، وهو ما قد يرقى إلى عمليات "القتل على أساس الهوية". ومن الواضح إن عمليات القتل التي تناولها هذا التقرير قد استهدفت أشخاص مدنيين غير منخرطين في الأعمال القتالية، وبالتالي فهم مشمولون بالحماية القانونية المنصوص عليها في المواثيق الدولية آنفة الذكر، الأمر الذي يقتضي محاسبة المتورطين في تلك الانتهاكات، وذلك بسبب مخالفتهم الصريحة لتلك المواثيق، وكذلك للواجبات المفروضة عليهم بموجب مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، حيث أكدت المادة الثالثة من هذه المدونة على انه "**لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفى الحدود اللازمة لأداء واجبهم**"، وقد أكد التعليق الوارد على هذه المادة بأن استعمال القوة من قبل هؤلاء الموظفين ينبغي أن يكون أمراً استثنائياً، وبوجه عام، لا ينبغي استعمال الأسلحة النارية إلا عندما يبدى الشخص المشتبه في ارتكابه جرما مقاومة مسلحة أو يعرض حياة الآخرين للخطر بطريقة أخرى وتكون التدابير الأقل تطرفا غير كافية لكبح المشتبه به أو لإلقاء القبض عليه، ومن خلال الإفادات التي تم جمعها لأغراض هذا التقرير، فإن جميع من تم استهدافهم وقتلهم كانوا أشخاص مدنيين ولم يبدوا أي مقاومة في وجه قوات الامن العام أو المسلحين الذين يُحتمل ان يكونوا من ضمن مرتبات الأمن العام أو من المتعاونين معهم.

5.2. وفق القوانين الوطنية السورية:

لقد تشدد المشرع السوري في مثل هذه الجرائم الموثقة في هذا التقرير، حيث اعتبر قانون العقوبات رقم 148 لعام 1949 جريمة القتل من الجرائم الجنائية الوصف، وفرض عقوبات مشددة على مرتكبيها، إذ تصل العقوبة إلى الإعدام فيما إذا ارتكب جرم القتل عمداً، وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة ضد شخصين أو أكثر، أو اذا ارتكبت لسبب سافل،[7] ووفق ما تم ذكره في موضع سابق من هذا التقرير، فإن عمليات القتل استهدفت بصفة خاصة سكان الطائفة العلوية، وهذا يشكل تمييزاً على أساس الدين أو الطائفة، وبالتالي لا يمكن استبعاد هذا التمييز من بين الأسباب السافلة، كما إن عمليات القتل تلك قد طالت مجموعة من الأشخاص تزيد عن إثنين، الأمر الذي يجعل نص المادة منطبقاً على الحالات التي وصل فيها عدد الضحايا إلى شخصين أو أكثر.

6. توصيات من "سوريون":

6.1. على الحكومة السورية مباشرة التحقيقات اللازمة في عمليات القتل وغيرها من الانتهاكات التي طالت المدنيين في الساحل السوري، وتقديم المتورطين فيها إلى القضاء المختص وفق الأصول والقانون، وضمان

[6] القواعد (1-2-7-89) من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي.
[7] المادتين 534-535 من قانون العقوبات.

محاكمات تراعي معايير العدالة والنزاهة والشفافية المنصوص عليها في العهود والمواثيق الدولية، وتشير "سوريون" في هذا الصدد إلى اللجنة الوطنية السورية للتحقيق وتقصي الحقائق التي تم إحداثها بعد أحداث الساحل، حيث يمكن لهذه اللجنة توسيع نطاق ولايتها لتشمل جميع عمليات القتل والانتهاكات قبل "أحداث الساحل" وبعدها.

6.2. على الحكومة السورية الؤقتة تحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين وإصدار تعليمات صارمة لقوات الأمن العام وغيرها من القوى المكلفة بإنفاذ القوانين بضرورة الالتزام بالعهود والمواثيق والأعراف الدولية، التي تشدد على ضرورة التمييز بين المدنيين والعسكريين، وعدم استهداف المدنيين تحت أي ظرف كان.

6.3. على لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا العمل على إصدار تقرير يتعلق بجميع جرائم القتل خارج القانون (الاعدامات خارج القضاء) التي حصلت في الساحل السوري، وإن أمكن، تحديد الجهات المسؤولة عن ارتكاب تلك الانتهاكات.

6.4. على المنظمات الحقوقية العاملة على توثيق انتهاكات حقوق الانسان، المحلية والدولية، توثيق الانتهاكات الحاصلة في منطقة الساحل السوري وعموم الجغرافية السورية، وفقاً لما تقتضيه متطلبات العمل المدني من نزاهة وحياد واستقلالية، وإجراء حملات توعية للتعريف بحقوق الانسان، وتوجيه أطراف الصراع ولا سيما القوات التابعة للحكومة السورية، بضرورة الكف عن ارتكاب الانتهاكات وحماية المدنيين وجميع الأشخاص غير المنخرطين في الأعمال القتالية وكذلك الأعيان المدنية.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.

كُتب هذا التقرير بدعم من منظمة Impunity Watch ووزارة الخارجية الهولندية. إنّ محتوى هذا التقرير من مسؤوليات "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ولا يعكس أو يمثل بالضرورة وجهات نظر Impunity Watch أو وزارة الخارجية الهولندية.

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

Impunity Watch